

المراجعة الخارجية كأحد اليات حوكمة الشركات في الحد من مخاطر التمويل المصرفي دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية

احمد صالح عباس و عبدالرحمن عمر محمد احمد

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 16 ، 2021م

العدد: 04



كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

المراجعة الخارجية كأحد آليات حوكمة الشركات في الحد من مخاطر التمويل المصرفي

دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية

احمد صالح عباس و عبدالرحمن عمر محمد احمد

كلية التجارة – جامعة النيلين

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في الآثار المترتبة على مخاطر التمويل المصرفي من المشاكل الاقتصادية المتشابكة لان آثاره لا تقف عند صاحب الديون المصرفية فقط وانما تؤثر سلباً على أداء الجهاز المصرفي وبالتالي على الاقتصاد الكلي للدولة بشكل عام لذلك يتطلب من المصارف وجود أساليب وآليات حديثة وفاعلة لمواجهة مخاطر التمويل المصرفي، فما هو دور المراجعة الخارجية كأحد آليات حوكمة الشركات في الحد من مخاطر التمويل بالمصارف السودانية؟، هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية. إتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات، ولتحقيق أهداف الدراسة اختبار الدراسة فرضية رئيسية مفادها ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ساهم التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية في الحد من مخاطر التمويل بالمصارف السودانية. ساهم التزام المراجع الخارجي بتقديم تقرير عن مدى التزام المصارف بقواعد الحوكمة في الحد من مخاطر التمويل بالمصارف السودانية. ساهم التقرير عن تطبيق قواعد الحوكمة بالمصارف من سمعة مهنة المراجعة واتصاف تقرير المراجع بالموثوقية والجودة العالية. أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالتأكد من فعالية مستوى الالتزام بالمعايير الدولية الموضوعية لأداء النشاطات المختلفة وتقديم تأكيدات موضوعية عن ضمان استمرارية المصارف. زيادة الالتزام بالمطلوبات المهنية في عملية إعداد التقارير المالية لضمان دقة المعلومات المتاحة لمستخدمي التقارير المالية. ضرورة ان تساهم تطبيق قواعد الحوكمة في السيطرة على الآثار السلبية بالمصارف السودانية في تحديد نوع المخاطر المحيطة بأنشطة المصرف.

الكلمات المفتاحية: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات، مخاطر التمويل.

المحور الأول: الإطار المنهجي

تمهيد

تمثلت مشكلة الدراسة في الآثار المترتبة على مخاطر التمويل المصرفي من المشاكل الاقتصادية المتشابكة لان آثاره لا تقف عند صاحب الديون المصرفية فقط وانما تؤثر سلباً على أداء الجهاز المصرفي وبالتالي على الاقتصاد الكلي للدولة بشكل عام لذلك يتطلب من المصارف وجود أساليب وآليات حديثة وفاعلة لمواجهة مخاطر التمويل المصرفي، فما هو دور المراجعة الخارجية كأحد آليات حوكمة الشركات في الحد من مخاطر التمويل بالمصارف السودانية؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في حاجة المصارف في تطبيق أساليب حديثة لتقليل المخاطر وزيادة الربحية وتحقيق الكفاءة الإنتاجية في المصارف السودانية، حيث ان التعثر والديون المصرفية دفع المصارف الى تطبيق إجراءات أكثر تشدداً بشأن منح التمويل للعملاء مما يحرم الكثيرين من الحصول على التمويل المصرفي.

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى تحقيق الآتي:

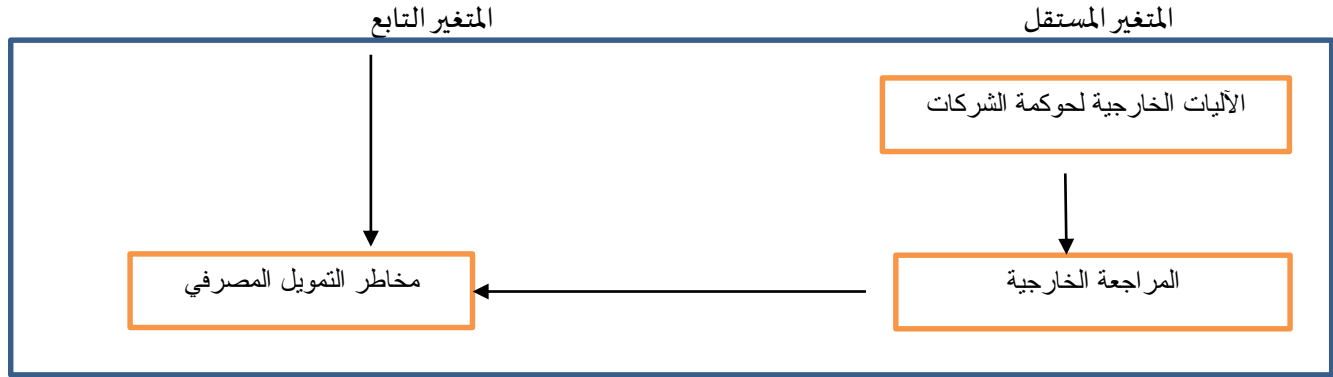
تعتبر المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة بمثابة جرس الإنذار المبكر الذي يقرع عند أي انحراف مالي أو إداري ويتجسد هذا الدور من خلال التزامه بالوحدات الملقاة على عاتقه وحسن أدائه لمهنته ويعد بمنزلة الدعامات الأساسية لحماية وضمان جودة المعلومات المقدمة وبالتالي تعزيز مصداقيتها من خلال قيامه بالفحص المستقل والموضوعي وإضفاء الثقة في القوائم المالية ويمكن أن يتحقق هذا الدور من خلال حرصه على الارتقاء بجودة المراجعة وتفعيل المسألة المهنية للمراجع. كما تعد المخاطر المالية ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية ، بسبب وقوع أحداث اقتصادية طبيعية سياسية بشرية ، وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة قد تؤدي إلى عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في النشاط الممارس وخروجها من السوق. في ضوء ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجة دور المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة من حيث مدى إمكانية مساهمتها في الحد من مخاطر التمويل المصرفي، مع دراسة حالة عينة من المصارف السودانية.

مشكلة الدراسة :

2. توضيح العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.

1. التعرف على مفهوم المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة ومخاطر التمويل المصرفي.

نموذج الدراسة:



دراسة (Wen and Yahn, 2015): (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور حوكمة المراجعين الخارجيين في إدارة مجموعة الأعمال في عدد من شركات المراجعة في تايوان في الفترة من 1999 إلى 2007، هدفت الدراسة إلى توضيح الارتباط بين مجموعة هذه الشركات والاختلاف فيما بينها في مجال الأعمال على وجه التحديد الأعمال التجارية وعن الحالات التي يشارك فيها أكثر من مراجع حسابات خارجي واحد في مراجعة البيانات المالية للمجموعة. توصلت الدراسة إلى أن حوكمة المراجعين الخارجيين في مجموعة الأعمال يؤثر تأثيراً كبيراً على العلاقة بين الاختلاف والتقدير و يؤثر سلباً على الترابط بين الاختلافات والتعديلات المالية، ويؤثر تأثيراً كبيراً في قيمة الأرباح، وأن حوكمة المراجعين في مجموعات الأعمال تلعب دوراً إرشادياً وهو إشارة ضمنية جودة المراجعة. أوصت الدراسة بضرورة التركيز الدقيق على الحوكمة بالنسبة للمراجعين الخارجيين لأنه أكثر فائدة بالنسبة لجودة الأرباح .

دراسة حافظ ، (2016م): (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل عدم العناية المهنية في المراجعة يؤثر في المراجع الخارجي؟، هل كثرة الدعاوي القضائية الموجهة ضد المراجع تؤثر سلباً على مستقبل مهنة المراجعة؟، هدفت الدراسة إلى معرفة المخاطر المحيطة بعمل المراجع الخارجي عند قيامه بتنفيذ المراجعة، توصلت الدراسة إلى أن عملية المراجعة بتقدير المخاطر الرقابية، تقويم المخاطر

المصدر: اعداد الباحثان، 2021م

فرضيات الدراسة :

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة والحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

حدود الدراسة:

تتمثل في الآتي:

1. الحدود المكانية: عينة من المصارف السودانية، داخل ولاية الخرطوم.
2. الحدود الزمانية: تتمثل في العام 2021م.

مصادر جمع بيانات الدراسة:

تتمثل في الآتي:

1. المصادر الأولية: تم جمعها بواسطة اداة الاستبانة.
2. المصادر الثانوية: المراجع، والمجلات والدوريات العلمية، الرسائل العلمية، المؤتمرات والندوات، الانترنت.

المحور الثاني: الدراسات السابقة :

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت المراجعة الخارجية ومخاطر التمويل المصرفي :

(2) حافظ ، خالد عبدالعزيز، (2016م)، مسئولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة الدراسات العليا، المجلد 4، العدد 15، ص ص 2 - 14.

(1) "The Role of External Audit: Evidence from the Number of Audit, Auditors in Business Group Governance The International Journal of , Firms Selected in Taiwanese Groups " Taiwan June PP 170-194 . , No 2, Vol 50, Accounting

المحور الثالث: الإطار النظري للمراجعة الخارجية كآلية من آليات حوكمة الشركات

أولاً: مفهوم المراجعة الخارجية في ظل حوكمة الشركات
تمثل المراجعة الخارجية مظهراً رئيسياً لحوكمة الشركات، ففي إطار الحوكمة يقوم المراجع المستقل والموضوعي بدور مهم في كشف تلاعب الإدارة وممارسات إدارة الأرباح، كما أن دور المراجع الخارجي في إطار حوكمة الشركات يتحدد وفقاً للخصائص التي يجب أن تتوفر في مراجعي الحسابات من ناحية الاستقلالية والموضوعية ومحددات جودة الأداء المهني بشكل عام.⁽⁵⁾

كما يعتبر بمثابة جرس الإنذار المبكر الذي يقرع عند أي انحراف مالي أو إداري ويتجسد هذا الدور من خلال التزامه بالوحدات الملقاة على عاتقه وحسن أدائه لمهنته ويعد بمنزلة الدعامة الأساسية لحماية وضمان جودة المعلومات المقدمة وبالتالي تعزيز مصداقيتها من خلال قيامه بالفحص المستقل والموضوعي وإضفاء الثقة في القوائم المالية ويمكن أن يتحقق هذا الدور من خلال حرصه على الارتقاء بجودة المراجعة وتفعيل المسألة المهنية للمراجع⁽⁶⁾ يعرف الدور الحوكمي للمراجع الخارجي بأنه: الفحص الانتقادي للدفاتر والسجلات من شخص خارجي محايد من أجل الحصول على رأي حول عدالة القوائم المالية⁽⁷⁾.

كما عُرفت بأنها نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية من خلال أبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدّها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده، فإن دور المراجع أصبح جوهري وفعال في حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين مصالح الملاك وإدارة الوحدات الاقتصادية كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين⁽⁸⁾

يستطيع الباحثان تعريف المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة بأنها رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية تحتاج إليه المؤسسات لإضفاء الثقة على التقارير المالية المنشورة ومدى تعبيرها عن الوضع الراهن للشركة.

ثانياً: أهمية المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة

الرقابية بواسطة المراجع الخارجي تحديد مسار المراجعة، أن الدعاوي المرفوعة ضد المراجع الخارجي أغلبها نتاج إبداء المراجع رأيه غير المتحفظ بالتحريفات الجوهرية، توقع المراجع بوجود المخاطر المتلازمة يعتمد على عنصر الأهمية النسبية لعناصر القوائم المالية. أوصت الدراسة بضرورة أن يقوم المراجع بتقديم المخاطر المتلازمة عند تنفيذ عملية المراجعة، على المراجع إصدار تقرير متحفظ في حالة وجود تحريفات جوهرية، فحص نظام الرقابة الداخلية عند القائم بعملية المراجعة.

دراسة: خليل، وعبد العزيز، (2017م)⁽³⁾:

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى اهتمام مؤسسات المراجعة الخارجية بتطبيق حوكمة مهنة المراجعة في الواقع العملي لبيئة الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية بالمصارف السودانية وأثره على جودة التقارير المالية. هدفت الدراسة إلى بيان الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وملائمة المعلومات المحاسبية للمصرف وبيان الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وموثوقية المعلومات المحاسبية للمصارف. توصلت الدراسة إلى أن الدور الحوكمي للمراجع الخارجي يضمن ملائمة المعلومات المحاسبية التي تمكن من تقويم الأداء في الوقت المناسب، يؤدي الدور الحوكمي للمراجع الخارجي إلى الحد من سلطة الإدارة بالمصرف. أوصت الدراسة بتقديم المعلومات المحاسبية الملائمة لتمكين من تقويم الأداء في الوقت المناسب، واستخدام أسلوب موحد للقياس المحاسبي لتسهيل إجراء تقييم المعلومات المحاسبية للمصرف.

دراسة: Ahmed. Elamer, 2018⁽⁴⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية على تحمل شركات التأمين للمخاطر في سياق المملكة المتحدة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن حجم مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة ترتبط بشكل كبير وسلبي بالمخاطرة، أظهرت النتائج أن استقلالية مجلس الإدارة وحجم لجنة التدقيق لا يعتد بهما إحصائياً، ولكنهما يرتبطان سلباً بالمخاطرة. أوصت الدراسة بضرورة إهتمام المساهمين في شركات التأمين بحوكمة الشركات، فضلاً عن معايير محاسبية وتقارير مالية فعالة، لتمكينها من الإطلاع على الوضع المالي للشركة.

(3) خليل، عبد الرحمن عادل وعبد العزيز، محمد صديق، (2017م)، الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وأثره على جودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي السوداني"، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التجارة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18، ص 76 - 93.

Ahmed. Ejamer, Aws Alhares, Collins G. Ntim, Ismail Benyazid, "The corporate governance-risk-taking nexus: evidence from insurance companies",

(International Journal of Ethics and Systems, 34 Issue: 4, 2018) pp.493-509

(5) عوض، أمال محمد، (2003م)، قياس أثر الدور الحوكمي لمراجعي الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3، ص 63-64.

(6) سعيد، سعاد، وغزال، إسماعيل وآخرون، (2014م)، الدور الحوكمي للمراجعة في الشركات متعددة الجنسية بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 32، ص 27.

(7) زعباط، لطفي، (2018م)، الدور الحوكمي لمهنة المراجعة، الجزائر: جامعة الجزائر3، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد 6، العدد 6، ص 56

(8) عبدالسيد، ناظم حسن، (2012م)، أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، البصرة: جامعة البصرة، كلية والعلوم الإدارية الاقتصادية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية الاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، ص 105.

تتمثل في الآتي⁽⁹⁾:

1. إتاحة المعلومات الموثوقة للجهات ذات العلاقة في صورة تغذية راجعة للاستفادة منها في تقييم قواعد الحوكمة ومتطلبات التقارير المالية.
2. إضفاء درجة كبيرة من الثقة للأطراف ذات المصلحة بما يضمن لهم حرص الإدارة على مصالحهم.
3. ضمان مستوى معقول من التأكيد على جودة التقارير المالية
4. تجنب سوء استخدام الإدارة لسلطاتها في تحقيق منافع ذاتية على حساب المصلحة العامة ، أي قطع الطريق أمام ممارسات الفساد المالي والإداري⁽¹⁰⁾.
5. تعزيز مبدأ الاستقلالية والنزاهة والموضوعية للمراجع الخارجي مما ينعكس بصورة مباشرة على أدائه.
6. المساعدة في الفحص السليم لآليات الرقابة الداخلية وتقييم جودتها. يتضح للباحثان أن أهمية المراجعة الخارجية ي ظل الحوكمة تكمن في مساعدة المؤسسات واصحاب المصالح في زيادة درجة الثقة في التقارير المالية وذلك من خلال الفحص السليم لآليات الرقابة وتقييم جودتها وقطع الطريق أمام ممارسات الفساد المالي والإداري.
- ثالثاً: أهداف المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة.
- ان المراجعة الخارجية ي ظل الحوكمة تسهم في تحقيق الاهداف الآتية⁽¹¹⁾:
1. زيادة الثقة في المعلومات الواردة بالقوائم المالية.
2. خدمة المجتمع انطلاقاً من حاجات المساهمين و كافة الاطراف ذات العلاقة بين الوحدة الاقتصادية الي معرفة مدى التزامها بالقوانين و اللوائح ذات الصلة.
3. دعم نظام الحوكمة من خلال اهتمام المهنة بمراعاة مصالح المساهمين والأطراف الأخرى.
4. تأكيد الالتزام بالمعايير والقوانين التي تنظم المهنة⁽¹²⁾.
5. ضمان تحقيق الجودة في اداء المراجعة وضرورة الرقابة علي جودة عملية المراجعة⁽¹³⁾
6. المساهمة في حل مشاكل عدم تماثل المعلومات.

7. المساهمة في حل التعارض بين الملاك والادارة من خلال ابداء الرأي المهني المحايد في القوائم المالية.

يضيف الباحثان الأهداف التالية لأهداف الدور الحوكمي للمراجع الخارجي:

- أ. حماية وضمان جودة المعلومات .
- ب. كشف تلاعب الادارة بالأرقام المالية.
- ج. إضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المالية.
- كما يشير آخرون إلى أن محددات الدور الحوكمي تتمثل في الآتي⁽¹⁴⁾:
1. حجم مكتب المراجعة :

ويعتبر حجم مكتب المراجعة من أكثر المقاييس انتشاراً في الدراسات السابقة لما لمكاتب المراجعة الكبير من خبرة وكفاءة وإمكانيات مادية وبشرية تمكنهم من توفير خدمات مراجع على درجة عالية من الجودة ، بالإضافة إلى حرص تلك المكاتب على الحفاظ على سمعتهم واعتمادهم على قاعدة كبيرة من العملاء⁽¹⁵⁾ .

2. سمعة مكتب المراجعة :

تعتبر سمعة المراجعة ، قضية رئيسية في ممارسة الأداء المهني ، وينظر إلى مكاتب المراجعة الكبار على أنها أكثر شهرة وسمعة من غيرها ، فهي تعتبر بأن سمعتها تمثل رأس مال تستثمر للحفاظ عليه وزيادته فينظر أصحاب المصلحة إلى دور المراجع، على أنه آلية مأمونة لحماية مصالحهم واستثماراتهم في المنشأة ، فهناك عدة نظريات يمكن أن تفسر الطلب على سمعة المراجع في سياق حوكمة الشركات⁽¹⁶⁾

3. استقلالية المراجع الخارجي :

يعتبر استقلال المراجع من المفاهيم الأساسية في مهنة المراجع ، ونتيجة ذلك تعددت المفاهيم التي حاولت أن تتناول مفهوم استقلالية المراجع . فيعرف المراجع المستقل بأنه الشخص القادر على العمل بنزاهة وموضوعية ، ويجب أن يتصف المراجع بالحياد في جميع الأمور التي تعرض عليه وأن يتميز بالعدالة لجميع الأطراف التي تعتمد على نتائج أعماله ، إذ أن الاستقلال يعد

(13) حماد، طارق عبد العال،(2006م) ، نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء المنشآت في البيئة المصرية- دراسة ميدانية، بها: جامعة بها ، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد 1، ص102.

(14) بدوي ، هبة عبدالسلام ، (2017م) ، أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتين الملائمة والتمثيل العادل ، الإسكندرية: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد 3 ، ص 170 .

(15) مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم،(2014م)، اثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية "،طنطا: جامعة طنطا، المجلة العلمية للتجارة والتمويل المجلد1، العدد1، ص9

(16) عوض ، أمال محمد محمد ، مرجع سابق ، ص 76 .

(9) عبد العزيز، محمد صديق ، خليل ، عبد الرحمن عادل ،(2016م)، الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وأثره على جودة التقارير المالية، الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، عمادة الدراسات العليا ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 18 ، العدد 1، الخرطوم، ص 5.

(10)محمد علي، صالح حامد ،(2016م)، تقييم مدي اهتمام مؤسسات المراجعة الخارجية بالسودان بأبعاد حوكمة مهنة المراجعة " دراسة ميدانية " ، القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، المجلد 1 ، العدد 1، ص15.

(11)عبد العزيز، محمد صديق ، و خليل، عبد الرحمن عادل ، مرجع سابق ، ص 4.

(12) الصباغ، احمد عبد المولي،(2003م) ، الاطار العام لرقابة جودة عملية المراجعة، القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة ، ص8.

تدهور حجم الطلب على المنتج النهائي أي انخفاض الانتاج التام الصنع للمؤسسة.

ثانياً : أنواع مخاطر التمويل

تنقسم مخاطر التمويل كالاتي²³:

1. مخاطر التمويل الناتجة عن عوامل خارجية وعوامل داخلية:

أ. مخاطر التمويل الناتجة عن العوامل الخارجية:

تتمثل مخاطر التمويل الناتجة عن العوامل الخارجية في الآتي :

- i. تغيرات في الاوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود او الكساد او حدوث انهيار غير متوقع في اسواق المال.
- ii. تغيرات في حركة السوق تترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.
- iii. الرقابة والتدخل الحكومي.
- iv. الضغوط السياسية الداخلية والخارجية.
- v. الصعوبات الانتاجية.
- vi. المعوقات والقيود التمويلية.
- vii. عدم استقرار الاسواق.
- viii. التأخر المعتاد في العمليات الانتاجية.

ب. مخاطر التمويل الناتجة عن العوامل الداخلية:

تتمثل مخاطر التمويل والناتج عن العوامل الداخلية:

- أ. ضعف إدارة الائتمان او الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة او لعدم التدريب الكافي.
- ii. عدم توفر سياسة ائتمانية رشيدة.
- iii. ضعف سياسات التسعير.
- iv. ضعف اجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.
- v. عدم وجود حدود قصوى للعملية الواحدة او النشاط الواحد.
- vi. المركزية المنتهية أو المركزي اللامتناهية في الترخيص بالاقتراض.

السبب الرئيسي في وجود الحاجة لخدمات المراجعة ، حيث إن مهنة المراجعة تفقد قيمتها إذا فقد المراجع الخارجي استقلاله⁽¹⁷⁾.

استقلال المراجع الخارجي يمكنه من أن يبدي رأيه بصورة محايدة وكذلك يمكنه من إبداء رأيه في طرق وإجراءات المراجعة الخارجية الموثوقة أو الأكثر ثقة وهي تلك التي تتضمن فحصاً دقيقاً وصارماً للقوائم المالية وهي تعتبر الأساس للثقة التي تعطي للمراجع الخارجي من أجل دعم الاقتصاد الاقتصادي⁽¹⁸⁾.

4. حصة المراجع في السوق :

تحدد جودة المراجعة غالباً على أنها السيطرة التي يحققها موردي خدمة المراجعة في الولايات المتحدة وبالتالي فإن مكاتب المراجعة الكبرى في الولايات المتحدة وعلى مستوى العالم ، ينظر إليها على أنها ، ومن خلال حصتها في السوق في الدول الأخرى، أكثر جودة من مكاتب المراجعة المحلية ، وبالتالي تمارس دور حوكمي أكبر⁽¹⁹⁾.

5. التخصص الصناعي للمراجع :

يعد التخصص الصناعي للمراجع بعداً من أبعاد الخبرة التي يمكن أيسهل فعالية عملية المراجعة في التعاقدات الجديدة ، حيث أن خبرة مراجع في الصناعة تمنحه القدرة على تحديد التحريفات البيانات المالية ، كما أن أصحاب الخبرة في الصناعة يكون لديهم جودة أعلى في مراجعة الحسابات⁽²⁰⁾

يتضح للباحثان مما سبق أن محددات الدور الحوكمي للمراجع الخارجي ذات درجة كبيرة من الأهمية وهي تحدد جودة الأداء المهني للمراجع ويجب أن تتوفر في عملية المراجعة.

المحور الرابع : الاطار النظري لمخاطر التمويل

عرفت مخاطر التمويل بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة⁽²¹⁾ عرفت ايضاً بأنها احتمال عدم سداد القرض او تحول التزام القرض الذي قدمه البنك لغير ضماناً لعملية إلى التزام حقيقي ، كالاتمادات المستندية أو خطاب ضمان في البنك عن عميله⁽²²⁾

يرى الباحثان ان مخاطر التمويل هي نوع المخاطر الاقتصادية التي تنتج من عدم كفاية الموارد اللازمة وفي نفس الوقت ارتفاع التكاليف بالإضافة إلى

(20) أبوسمهدانة، نفين عبدالله ، (2015م)، العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات ، الاسكندرية :جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد 2 ، ص ص 550 - 551 .

(21) عدنان تاية النعيمي (2010م) ، إدارة الائتمان منظور شمولي ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ص 30

(22) عبد المطلب عبد الحميد، (2010م)، الائتمان المصرفي ومخاطره ، " منهج متكامل"، القاهرة : المؤسسة العربية للتسويق والتوريدات ، ص 253

(23) الخطيب، سمير، (2008م)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، ط2 ، الإسكندرية : منشأة المعارف ، ص 144.

(17) جربوع ، محمد يوسف ، (2007م)، العوامل المؤثرة على استقلال المراجعين الخارجيين وحيادهم في قطاع غزة ، بغداد: جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 26، العدد 76، ص ص 1-60 .

(18) عبد الكريم ، وأبو جراد، مهند رمضان ، (2014م)، تقييم فعالية استقلالية المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المصارف التجارية العامة في فلسطين " دراسة وصفية تحليلية " ، القاهرة: جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 28 ، العدد 4 ، ص ص 262 - 263 .

(19) عوض ، أمال محمد ، مرجع سابق ، 79 .

vii. الافتقار إلى التحليلات السليمة للصناعات.

هنالك مخاطر أخرى تتمثل في :

عدم الاهتمام الكافي بالتحليل المالي للمقرضين.

الاعتماد بدرجة كبيرة على الضمانات.

تباعداً فترت للاتصال بالعملاء ومتابعة أحوالهم.

عدم كفاية الأرصدة النقدية المتوالدة من العملية الممولة.

الفشل في تسجين موقف الضمانات عندما يتراجع موقف الائتمان.

عدم اكتمال سلامة الملفات الخاصة بالعملاء.

2. مخاطر التمويل المرتبطة بالعميل والمصرف:

أ. المخاطر المرتبطة بالعميل :

ترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية ، من أمثلته هنا فقد العميل لأهليته لاستمرار التعامل مع البنك ، وإهدار سمعته الشخصية نتيجة سلوكياته الاجتماعية التي طرأت عن سلوكه الشخصي بعد منحه التسهيلات ، وعدم حرص العميل على الوفاء بالتزاماته المستحقة بالآخرين وتعرضه لعمليات للإفلاس وهو ما يهدر جدارته الائتمانية وقوامها احترام التعهدات والوفاء بالإلتزام ، تدهور المركز المالي للمقترض ، تراجع الكفاءة من المنشأة .

ب. المخاطر المرتبطة بالمصرف مانح الائتمان:

المصادر الرئيسية للمخاطر التي تنشأ من داخل البنك يمكن حصرها في ما يلي:

i. ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية وقصور أجهزة المتابعة.

ii. عدم توافر الخبرة المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها على خير وجه وعدم سلامة صياغة التوصية والرأي لمنح التسهيلات المقترحة.

iii. عدم توافر قنوات اتصال جيدة بين الإدارات المختلفة داخل البنك والمتداخلة في صناعة وتنفيذ ومتابعة الائتمان الذي يتم منحه للعملاء.

ج. المخاطر المرتبطة بالظروف العامة:

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات المحاور:

المحور الأول: المراجعة الخارجية كأحد الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات

جدول رقم (1)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول

ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن الإدارة كل من العميل المقترض والبنك والتي قد يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرار الائتماني كما لا تتصل هذه المخاطر بنشاط العميل فقط أو بالقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه فحسب ولكنها تمتد أحياناً لتؤثر في كافة القطاعات والمنشآت والأنشطة داخل المجتمع

ثالثاً: المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة ودورها في الحد من مخاطر التمويل المصرفي.

يعتمد تقليل المخاطر المالية على مدى قدرة إدارة المصارف على مراقبة تلك المخاطر باستخدام معايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب وكذلك العمل على الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال.

يرى الباحثان ان تقليل المخاطر المصرفية يمكن في حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها وإنشاء إدارات خاصة لوضع ومتابعة السياسات المتعلقة بالمخاطر ، وأخرى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية الموافق عليها وتفعيل دورها بحيث يمكنها توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب ردود الأفعال. وان المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة تساهم في تخفيض مخاطر التمويل المصرفي من خلال التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية، كما يقدم المراجع الخارجي تقريره عن مدى التزام المصرف بقواعد حوكمة الشركات ويتحقق المراجع الخارجي من صحة وأرصدة بنود القوائم المالية.

المحور الخامس: الدراسة الميدانية

إجراءات الدراسة الميدانية:

مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع الدراسة من العاملين بمصرف (بنك المزارع التجاري، بنك العمال الوطني ، بنك البلد، بنك الأسرة) حيث يمثلون مدراء ورؤساء الاقسام والمحاسبين والمراجعين الداخليين والذين لهم صلة بموضوع الدراسة، ويبلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (600) موظف يشغلون وظائف إدارية وفنية وذلك حسب سجلات الإدارة العامة للموارد البشرية ببنك فيصل الاسلامي والخرطوم، قام الباحثان باختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة حيث وزعت عدد (105) استبانة على جميع المستهدفين وتم استرداد العدد كاملاً، وأصبح العدد الكلي للاستبانات التي خضعت للتحليل الإحصائي (103) استبانة أي بنسبة تجاوب كلمة بلغت (100%).

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1.	يلتزم المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية	4.2	.81	مرتفعة جدا
2.	المراجع الخارجي مستقل عن إدارة المصرف	4.2	.55	مرتفعة جدا
3.	يقدم المراجع الخارجي تقريره عن مدى التزام المصرف بقواعد حوكمة الشركات	4.1	.69	مرتفعة جدا
4.	يقوم المراجع الخارجي بالفحص الشامل لأنظمة الرقابة الداخلية	4.1	.68	مرتفعة جدا
5.	تتوافر للمراجع الخارجي الخبرة والقدرة الكافية علي تقويم عمليات الحوكمة والتقرير عنها	4.1	.73	مرتفعة جدا
6.	يعزز التقرير عن تطبيق قواعد الحوكمة بالمصارف من سمعة مهنة المراجعة واتصاف تقرير المراجع بالموثوقية والجودة العالية	4.1	.60	مرتفعة جدا
7.	يتضمن التقرير رأي المراجع الخارجي عن القوائم المالية	4.4	.60	مرتفعة جدا
8.	يقوم المراجع الخارجي إعداد تقريره ورفع له للجنة	4.2	.72	مرتفعة جدا
9.	يتحقق المراجع الخارجي من صحة وأرصدة بنود القوائم المالية	4.3	.64	مرتفعة جدا
10.	يلتزم المراجع الخارجي بأداب السلوك المهني	4.2	.66	مرتفعة جدا
11.	يفصح المراجع الخارجي عن نطاق عملية المراجعة ومسئوليته تجاه القوائم المالية	4.2	.62	مرتفعة جدا

المصدر: إعداد الباحثان ، الدراسة الميدانية ، 2021م

7. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة عشر (4.1) بانحراف معياري (60). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة السادسة عشر.
8. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة عشر (4.4) بانحراف معياري (60). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة السابعة عشر.
9. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة عشر (4.2) بانحراف معياري (72). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثامنة عشر.
10. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة عشر (4.3) بانحراف معياري (64). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة التاسعة عشر.
11. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة العشرون (4.2) بانحراف معياري (66). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة العشرون.
12. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الحادية والعشرون (4.2) بانحراف معياري (62). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الحادية والعشرون.
1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الحادية عشر (4.2) بانحراف معياري (81). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الحادية عشر.
2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية عشر (4.2) بانحراف معياري (55). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية عشر.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة عشر (4.1) بانحراف معياري (69). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الثالثة عشر.
4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة عشر (4.1) بانحراف معياري (68). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الرابعة عشر.
5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة عشر (4.1) بانحراف معياري (73). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الخامسة عشر.
6. العينة موافقون على العبارة الخامسة عشر.

المحور الثاني

جدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1.	يلتزم البنك بتطبيق القواعد والأعراف الدولية في منح التمويل	4.2	.73	مرتفعة جدا
2.	يعتمد البنك علي القواعد الدولية في قياس مخاطر التمويل	4.2	.65	مرتفعة جدا
3.	زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وبالتالي ضعف ربحية المصرف	4	.81	مرتفعة جدا
4.	زيادة مخصص الديون الهالكة	4	.81	مرتفعة جدا
5.	انخفاض الإيرادات وزيادة المصروفات التشغيلية والزيادة في مصروفات التمويل	3.9	.82	مرتفعة
6.	تجميد أموال المصرف وحرمانه من إعادة التمويل	3.9	.96	مرتفعة
7.	ضعف الأرباح مما يحرم المصرف من تدوير الأرباح لتمويل العملاء	3.9	.91	مرتفعة
8.	تؤثر مخاطر التمويل علي الوفاء بطلبات المراسلين بالخارج	3.9	.84	مرتفعة
9.	عجز المصرف عن استغلال الفرص الاستثمارية التي يمكن حدوثها لتحقيق أكبر قدر من الأرباح	3.9	.88	مرتفعة
10.	يعاني المصرف من مشاكل السيولة	3.9	.84	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحثان ، الدراسة الميدانية ، 2021م

يتضح من الجدول رقم (2) ما يلي:

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.2) بانحراف معياري (.73) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الأولى.
 2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.2) بانحراف معياري (.65) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية.
 3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4) بانحراف معياري (.81) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الثالثة.
 4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4) بانحراف معياري (.81) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الرابعة.
 5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (3.9) بانحراف معياري (.82) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الخامسة.
 6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (3.9) بانحراف معياري (.96) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة السادسة.
7. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (3.9) بانحراف معياري (.91) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة السابعة.
8. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (3.9) بانحراف معياري (.84) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الثامنة.
9. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (3.9) بانحراف معياري (.88) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة التاسعة.
10. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (3.9) بانحراف معياري (.84) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة العاشرة.
- ثالثاً: اختبار الفرضيات:
تنص فرضية الدراسة على الآتي:
- " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية كآلية للحوكمة ومخاطر التمويل".
- هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر المراجعة الخارجية كآلية للحوكمة علي مخاطر التمويل، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المراجعة الخارجية كآلية للحوكمة كمتغير مستقل (x_2)، ومخاطر التمويل (y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (3)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

معاملات الإنحدار	اختبار (t)	القيمة (Sig)	الاحتمالية	التفسير
------------------	------------	--------------	------------	---------

معنوية	0.135	1.505	0.682	$\hat{\beta}_0$
معنوية	0.000	7.459	0.795	$\hat{\beta}_1$
			0.596	معامل الارتباط (R)
			0.355	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	55.641	إختبار (F)
$Y1 = 0.682 + 0.795X2$				

المصدر: إعداد الباحثان ، الدراسة الميدانية، 2021م

ويمكن تفسير نتائج الجدول (3) كالآتي:

- أ. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة الخارجية كآلية للحوكمة كمتغير مستقل، و مخاطر التمويل كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.596).
- ب. بلغت قيمة معامل التحديد (0.355)، وهذه القيمة تدل على أن المراجعة الخارجية كآلية للحوكمة كمتغير مستقل يؤثر بـ(35.5%) علي مخاطر التمويل (المتغير التابع).

الخاتمة:

أولاً: النتائج

بعد عرض الإطار النظري وإجراء الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. ساهم التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية في الحد من مخاطر التمويل بالمصارف السودانية.
2. ساهم التزام المراجع الخارجي بتقديم تقرير عن مدى التزام المصارف بقواعد الحوكمة في الحد من مخاطر التمويل بالمصارف السودانية.
3. ساهمت المراجعة الخارجية في توفير الخبرة والقدرة الكافية علي تقويم عمليات الحوكمة والتقرير عنها بالمصارف السودانية.
4. ساهم التقرير عن تطبيق قواعد الحوكمة بالمصارف من سمعة مهنة المراجعة واتصاف تقرير المراجع بالموثوقية والجودة العالية بالمصارف السودانية.
5. ساهم التزام المصارف بتطبيق القواعد والأعراف الدولية في منح التمويل في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.

ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

1. زيادة الاهتمام بالتأكد من فعالية مستوى الالتزام بالمعايير الدولية الموضوعية لأداء النشاطات المختلفة وتقديم تأكيدات موضوعية عن ضمان استمرارية المصارف السودانية.

- ج. نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (55.641) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- د. 0.682: متوسط مخاطر التمويل عندما تكون المراجعة الخارجية كآلية للحوكمة تساوي صفراً.
- هـ. 0.795: وتعني زيادة المراجعة الخارجية كآلية للحوكمة وحدة واحدة يزيد من كفاءة مخاطر التمويل بـ79.5%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية كآلية للحوكمة ومخاطر التمويل" قد تحققت.
2. زيادة الالتزام بالمتطلبات المهنية في عملية إعداد التقارير المالية لضمان دقة المعلومات المتاحة لمستخدمي التقارير المالية بالمصارف السودانية.
3. ضرورة ان تساهم خبر ومقدرة المراجعين في السيطرة علي الآثار السلبية بالمصارف السودانية في تحديد نوع المخاطر المحيطة بأنشطة المصرف.
4. العمل على تقديم توصيات واقتراحات للتعامل مع المخاطر عند حدوثها وتحديد الإجراءات الرقابية اللازمة للأطراف المسؤولة.
5. تحسين أداء المراجع الداخلي في التنبؤ ومواجهة المخاطر التي تواجهه من خلال تطوير الإجراءات والأساليب والسياسات التي تحد من المخاطر مما يساعد على التطوير والتحسين المستمر لأدائه

المراجع:

1. "The Role of External Auditors in Business Group Governance Evidence from the Number of Audit Firms Selected in The International Journal of ,Taiwanese Groups " Taiwan June ، No 2، Vol 50،Accounting

2. حافظ ، خالد عبدالعزيز، (2016م)، مسؤولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة، الخرطوم: جامعة النيلين. كلية التجارة، مجلة الدراسات العليا، المجلد 4، العدد 15
3. خليل، عبد الرحمن عادل وعبد العزيز، محمد صديق ، (2017م)، الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وأثره على جودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية على بنك فيصل الاسلامي السوداني"، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التجارة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18.
4. عوض ،آمال محمد ، (2003م)، قياس اثر الدور الحوكمي لمراجعي الحسابات علي سلوك ادارة الارباح للشركات المسجلة في سوق الاوراق المالية المصري ، القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3.
5. سعيد ، سعاد ، وغزال ،إسماعيل وآخرون ،(2014م)، الدور الحوكمي للمراجعة في الشركات متعددة الجنسية بغداد: جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة تكرت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 10 ، العدد 32 .
6. زعباط، لطفي .(2018م)، الدور الحوكمي لمهنة المراجعة. الجزائر: جامعة الجزائر3، مجلة المستقبل الاقتصادي ، المجلد 6، العدد 6.
7. عبدالسيد، ناظم حسن ، (2012م) ،أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، البصرة: جامعة البصرة ، كلية والعلوم الإدارية الاقتصادية ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية الاقتصادية ، المجلد 2 ، العدد 4 .
8. عبد العزيز، محمد صديق ، خليل ،عبد الرحمن عادل ،(2016م)، الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وأثره على جودة التقارير المالية، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، عمادة الدراسات العليا ، مجلة العلوم الاقتصادية . المجلد 18 ، العدد 1، الخرطوم.
9. محمد علي، صالح حامد ،(2016م)، تقييم مدي اهتمام مؤسسات المراجعة الخارجية بالسودان بأبعاد حوكمة مهنة المراجعة " دراسة ميدانية " ، القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، المجلد 1 ، العدد 1.
10. الصباغ، احمد عبد المولي،(2003م) ، الاطار العام لرقابة جودة عملية المراجعة، القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة .
11. حماد، طارق عبد العال،(2006م) ، نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء المنشآت في البيئة المصرية- دراسة ميدانية. بنها: جامعة بنها ، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد 1.
12. بدوي ، هبة عبدالسلام ، (2017م) ، أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصتين الملائمة والتمثيل العادل ، الإسكندرية: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد 3 .
13. مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم،(2014م)، اثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية "طنطا: جامعة طنطا، المجلة العلمية للتجارة والتمويل المجلد 1 ، العدد 1 .
14. جربوع ، محمد يوسف ،(2007م)، العوامل المؤثرة على استقلال المراجعين الخارجيين وحيادهم في قطاع غزة ، بغداد: جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 26 ، العدد 76 .
15. عبدالكريم ، وأبو جراد، مهند رمضان ،(2014م)، تقييم فعالية استقلالية المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المصارف التجارية العامة في فلسطين " دراسة وصفية تحليلية " ، القاهرة: جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 28 ، العدد 4 .
16. أبو سميحة، نفين عبدالله ، العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات ، (2015م)، الاسكندرية :جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد 2 .
17. عدنان تاية النعيمي(2010م) ، إدارة الائتمان منظور شمولي ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع .
18. عبد المطلب عبد الحميد، (2010م)، الائتمان المصرفي ومخاطره "، منهج متكامل"، القاهرة : المؤسسة العربية للتسويق والتوريدات .
19. الخطيب، سمير،(2008م)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، ط 2 ، الاسكندرية : منشأة العارف .